الصباح AL-SABAH

أكد على ضرورة توعية المجتمع بذلك ورصد المخالفات والتعديات والتصدي لها

عبدالله الزيدان : أهمية الحفاظ على بيئة الكويت وثرواتها وتنوعها الأحيائي

انتشال سفينة غارقة في شاطئ الفحيحيل

عبدالله الزيدان

رأس الارض

تحظى البيئة البحرية الكويتية بكل ما فيها من تنوع أحيائي وكائنات فطرية لاسيما المهددة بالانقراض باهتمام رسمي وشعبي كبير إلى جانب بقية عناصر البيئة البرية بلا شك ولذلك تم سن القوانين واللوائح التنفيذية التي تحظر أي تعد أو تجاوز عليها.

وأكد نائب المدير العام للشؤون الفنية في الهيئة العامة للبيئة الدكتور عبدالله الزيدان لـ«كونا» أهمية الحفاظ على بيئة الكويت وثرواتها وتنوعها الأحيائي وتوعية المجتمع بذلك ورصد المخالفات وتطبيق نظام الشراكة البيئية مع أفراد المجتمع وإصلاح البيئة لأن ذلك مسؤولية متكاملة بين الفرد والمجتمع وصولا الى مؤسسات الدولة.

وأوضح الزيدان أن هيئة البيئة تقوم بدورها المنوط بها في حماية البيئة البحرية من التلوث والمحافظة على التنوع الأحيائي بها وتطبق قانون حماية البيئة واللوائح التنفيذية بمختلف المواد إلى جانب متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لإدارة البيئة البحرية للحفاظ عليها وحماية التنوع البيولوجي ومنع التلوث البحري وحماية الكائنات الفطرية المهددة بالإنقراض.

ولفت إلى أن الهيئة تكفل حماية التنوع الإحيائي في البيئة البحرية إذ يحظر صيد أو قتل أو جمع أو الإمساك أو إيذاء أو حيازة أو نقل الميانات الفطرية البرية أو البحرية أو المساس بصغارها.

وعن جون الكويت وحمايته أفاد بأن هناك مواد أساسية في القانون خاصة بحماية البيئة البحرية في الكويت ولوائح تنفيذية تتعلق بمحظورات الصيد وبالفعل تم تقنين فترات دخول الطرايد إلى الجون.

وأضاف أنه ستتم مستقبلا إضافة مواد حول معايير ترخيص الصيد وتتعلق بأنواع الأسماك وأحجامها للمحافظة عليها قدر الإمكان ومحظورات خاصة بالصيد مثل عدم صيد الكيانات الفطرية المهددة بالانقراض كالدلافين والسلاحف واللخم وأنواع من أسماك القرش إضافة إلى منع الصيد بالجزر وحول القطع المرجانية.

وشدد على الحرص على تطبيق المعاهدات الدولية المتعلقة بالحفاظ على التنوع الأحيائي إذ صدقت دولة الكويت على اتفاقية «سي بي دي» للحفاظ على التنوع الإحيائي في أغسطس 2002 التي تكفل الحفاظ على التنوع الإحيائي سواء في البيئة البرية أو البحرية.

وعن موضوع الرقابة أكد الزيدان أن هناك حملات توعوية وجولات يقوم بها الضباط القضائيون داخل جون الكويت للحد من التعديات البيئية سواء في السواحل أو جون الكويت أو الجزر مبينا ان آخر جولة كانت في جزيرة قاروه التي تتميز بتنوع إحيائي مميز مثل السلاحف البحرية والأسماك المرجانية والرخويات البحرية وغيرها.

بدوره أكد رئيس فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية وليد الفاضل لـ«كونا» حرص الفريق على التعاون مع مختلف الجهات الحكومية والتطوعية لرفع الضرر عن البيئة البحرية الكويتية سواء على السواحل او داخل البحر.

وقال الفاضل إنه منذ تأسيس الفريق عام 1986 قام الفريق بأنشطة عدة وبرامج تهدف الى حماية البيئة البحرية من التلوث كونها المصدر الرئيسي للبلاد.

وأضاف ان البلاستيك هي من اخطر المخلفات على الشواطئ حيث يعمل الفريق بشكل شبه يومي على ازالتها من السواحل عبر رافعات ضخمة فضلا عن الاخشاب والمواد الحديدية كما تتم ازالة المخلفات من الجزر الكويتية «قاروه وكبر وام المرادم».

واشار الى أن أحد مشاريع الفريق وضع مرابط بحرية لحماية الشعاب المرجانية من رسو السفن واليخوت مؤكدا حرصه على تغطية جميع سواحل الكويت من الشمال الى الجنوب لحماية البيئة البحرية.

وذكر ان الفريق انتشل خلال الفترة الماضية 768 قاربا وقطعة بحرية زنتها 11 ألف طن كما قام برفع مخلفات ضارة من السواحل والمرافئ والجزر بالتعاون مع الجهات الحكومية تزن 3711 طنا اضافة الى رفع شباك صيد مهملة زنتها 241 طنا.

تتمات

باسل الصباح

وأوضح وزير الصحة في مقابلة مع تلفزيون الكويت، أن فترة اعطاء 200 ألف جرعة من لقاح اكسفورد سيتم اختزالها في 10 أيام، لكل من ينتظر الجرعة الثانية من خلال تشغيل أكثر من 30 مركزا للتطعيم.

وقال إن 75 في المئة من انتاج اللقاحات موزعة على 10 دول فقط فيما الـ 25 في المئة المتبقية منها موزعة على الدول الأخرى في أنحاء العالم، مبينا أن تأخر وصول لقاح أكسفورد مشكلة لا تعانيها الكويت فحسب بل كل دول الخليج.

وأشار الى ان كل دول العالم «عانت بسبب كورونا وحتى الدول المتعافية ما زالت تحذر من موجات جديدة»، منوها بأن ما قامت به الكويت ووزارة الصحة من اتباع للاشتراطات الصحية «كان أداء ممتازا ونطمح أن يستمر» حتى نهاية الجائحة.

ولفت الى أنه ما زالت هناك إصابات والوزارة تعتمد جميع الاصابات سواء بأعراض أو من دون أعراض، في حين بعض الدول لا تسجل المرضى من دون اعراض، قائلا إن الوزارة حلقة مهمة في اتخاذ قرارات ازاء الأزمة الصحية فضلا عن قرارات مجلس الوزراء ولجنة كورونا.

وذكر وزير الصحة أن الوزارة عليها تقييم الوضع الوبائي وإعداد دراسة الانتشار الوبائي ووضع الحلول، ومن ثم عرضها على مجلس الوزراء ولجنة كورونا لدراسة التقييمات، ومن ثم رفع توصياتها لمجلس الوزراء لاتخاذ القرار النهائي الذي لا يتنافى مع الاشتراطات الصحية.

وأكد أن الاجراءات الاحترازية التي اتخذتها الكويت مثلها مثل جميع دول العالم والوزارة تنظر الى الوباء من الناحية الصحية، بينما مجلس الوزراء ينظر اليه من مختلف الجوانب.

وأفاد أنه تم تصنيف العالم إلى محيطات فيما يخص لقاح «استرازينيكا»، إلا أن تأخر الشركة في توريد اللقاح أخر اعطاء الجرعة الثانية، و«تمت مخاطبة الشركة بشكل يومي طوال الفترة الماضية للوقوف على آخر التطورات، وتم اخبارنا بان المصنع سيتأخر وقلنا إن هذا غير مقبول، وعلينا الحصول على اللقاح من مصانع اخرى».

وأوضح انه تم اعتماد الدفعة الثانية «الا انه بعد ارسال الشحنات تم اخطارنا بوجود اشكالية في عملية التصنيع تحتاج لفحوصات للتأكد منها»، مشيرا الى انه تم تخزين الشحنة في الكويت وخلال ايام ستصل النتائج وفي حالة كانت سليمة سيتم البدء باعطاء اللقاح والوزارة وضعت خطة لاختزال فترة اعطاء اللقاح الى عشرة أيام.

وقال الشيخ الدكتور باسل الصباح إن ما قامت به دولة الكويت من حكومة ومواطنين ومقيمين «ساعدنا في اتباع الاشتراطات الصحية والحفاظ على المنظومة الصحية من الانهيار طوال فترة سنة وأربعة أشهر» مؤكدا «اننا في وضع مستقر غير أننا لا نزال نسجل اصابات في البلاد كحال بقية دول العالم».

وذكر أن وزارة الصحة حلقة مهمة في اتخاذ القرار في الأزمة الصحية لكنها ليست الجهة الوحيدة في اتخاذ القرار فهناك لجنة طوارئ كورونا في مجلس الوزراء وهناك مجلس الوزراء.

وأوضح ان على وزارة الصحة تقييم الوضع الوبائي وإعداد الدراسات عن انتشاره ووضع الخطط والإجراءات والحلول، ومن ثم عرضها على اللجنة العليا لطوارئ كورونا في مجلس الوزراء.

وأكد أن القرار النهائي هو لمجلس الوزراء وقد تطرأ بعض التعديلات أو الاقتراحات على التقارير التي ترفع للجنة طوارئ كورونا، والتي يتم دراستها بحيث لا تتنافى مع الاشتراطات الصحية العامة.

وأشار الى وجود نوع من الموازنة ما بين الأمور الصحية والاقتصادية والحياتية بشكل عام في القرارات التي تصدر، موضحا ان «الصحة» تنظر إلى الوضع الوبائي من الناحية الصحية البحتة، فيما مجلس الوزراء يرى بإسقاط ذلك على جميع مناحي الحياة التعليمية والاقتصادية أو غيرها من المجالات الأخرى.

وأكد ان تنفيذ الاشتراطات الصحية واستكمال تطبيقها مسؤولية كل وزارة ومؤسسة في الدولة وقد يعتقد البعض خطأ أن تطبيقها شأن يخص وزارة الصحة.

وفيما يخص توريدات لقاح أكسفورد قال إن الكويت ليست وحدها التي تعاني منه، ولكن كل منطقة الخليج تعاني من نفس الوضع ولا يزال توريده متوقفا ولا يوجد في كل دول الخليج، لافتا الى أن المفوضية الاوروبية هددت في كثير من المرات بعدم السماح بتصدير لقاح اكسفورد إلا بعد أن تنتهي أوروبا من عملية التلقيح.

وقال إن هناك مشكلة تواجهها شركة «استرازينيكا» في توزيع اللقاحات على العالم والمصنع الروسي «مسؤول عن روسيا وشرق أوروبا ومنطقتنا في الشرق الأوسط»، لافتا الى ان الشحنة الأخيرة تم تخزينها في الكويت وبانتظار نتائج الفحوصات بتاريخ 8 الشهر الجاري حسب وعد الشركة، وخلال يومين الى ثلاثة النتيجة تكون جاهزة وان كانت سليمة سيتم مباشرة بدء التطعيم.

وأوضح انه في حال اخطارهم بوجود حاجة لمدة أطول لعمل الفحوصات لشحنة أكسفورد «سنعطي الخيار للمواطنين والمقيمين بأخذ جرعة ثانية من لقاح فايزر، مثلما تم اعتماد ذلك في كثير من الدول».

وأكد ان هناك دولا كثيرة لم تصلها جرعة واحدة حتى اليوم وان عدم التوزيع العادل للقاحات قد يشكل كارثة في ظل وجود تحورات جديدة.

وقال الدكتور باسل الصباح إن شركة «فايزر» لديها انتظام بالتوريد معنا من اليوم إلى نهاية السنة الحالية، ولكن «نطمح ان تكون الكميات أكبر لتلقيح عدد أكبر في نفس الوقت»، موضحا ان قانون المناقصات ينظم عملية الشراء في كل وزارات الدولة وأن كل ما تشتريه وزارة الصحة والوزارات الأخرى يتم عن طريق المناقصات.

ولفت الى أن شركة «فايزر» رفضت الوكيل المحلي وطلبت التعاقد معها مباشرة ومر ذلك عبر الجهات الرقابية، أما «أكسفورد» فاختارت توريد اللقاح عبر وكيلها، مشيرا الى أن لقاح «أكسفورد» هو أرخص لقاح موجود في العالم وتكلفته لا تتعدى 8 دولارات مقارنة باللقاحات الأخرى التي تصل إلى 20 و26 دولارا وأن الأصل هنا المناقصة وليس الشراء المباشر.

أضاف أن فريق وزارة الصحة قام بعد ظهور اللقاحات بإعداد ودراسة ومتابعة كل ما يخص اللقاحات ووضع المعايير للاعتماد وما تم اختياره كان أول اللقاحات التي تم اعتمادها عالميا لافتا الى أن أي تعاقد مشروط بالاعتماد.

وقال إن وجود مركز جسر جابر مهم وإن شركتي «النفط وكيبك» قامتا بإعادة تدوير الشاليهات «التي استخدمناها بالسابق كمحجر صحي، والاستثمار الوحيد هو إعداد البنية التحتية التي تستخدمها الدولة فيما بعد».

وأوضح أن مركز التطعيم في كبد هو لتطعيم موظفي الشركات ذات الأعداد الكبيرة التي يصعب تطعيمهم في مركز تطعيم أرض المعارض، لافتا الى أن الهدف هو الوصول إلى نسبة مئة في المئة من تلقيح سكان البلاد المستهدفين.

وأكد «اننا نقترب يوما بعد يوم من المناعة المجتمعية ولكن هناك تحديات منها عدم وصول اللقاحات بالعدد الذي نريده»، موضحا أن السيطرة على هذا الوباء يكون عبر توزيع اللقاحات بشكل عادل على جميع الدول لوقف عملية تحور الفيروس.

وقال إن «إجراءاتنا في الكويت جيدة ومازلنا نقول إن السفر للضرورة، وبإذن الله هي مسألة وقت من 4 إلى 5 أشهر ويكون التلقيح في العالم وصل إلى درجات جيدة».

قانون جديد

إلى تبني ممارساته القائمة على استدامة النمو.

وبين أن أهميته ارتبطت خلال الفترة الأخيرة بالأزمات المستجدة والظروف الراهنة التي يمر بها العالم، إثر التفشي العالمي لفيروس كورونا، وما ترتب عليه من إجراءات احترازية وإغلاق كلي وجزئي لبعض الأنشطة الاقتصادية في معظم دول العالم.

وأشار إلى أن حجم سوق التمويل الإسلامي آخذ في النمو المستمر، حيث بلغ نحو 2.7 تريليون دولار عالمياً في إحصائيات عام 2020، كما أنه من المتوقع أن يصل حجم اقتصاد الدول الإسلامية بحلول عام 2023 إلى نحو 3.007 تريليونات دولار وذلك وفقا لما لتقرير حالة الاقتصاد الإسلامي 2018 – 2019، الذي تم إعداده من قِبل شركة «تومسون رويترز» بالتعاون مع DinarStandard.

وأكد أن الاقتصاد الإسلامي وفقاً للتقرير مستمر في نموه الثابت وأن هناك فرصة كبيرة للنمو والنضج في الاقتصاد الإسلامي، ويُقدّر التقرير أن قطاع التمويل الإسلامي يمتلك نحو 2.4 تريليون دولار في إجمالي الأصول.

وقال الشاهين إن نخبة من الخبراء الدوليين والمستشارين الماليين شاركوا في إعداد ومراجعة القانون المقدم، مضيفاً أن هيكل مشروع القانون المقترح تضمن (28) مادة، تم توزيعها على فصول عدة .

وأوضح أن الفصل الأول يشير إلى «التعريفات والمصطلحات الواردة في القانون»، وتضمن الفصل الثاني «آلية إصدار الصكوك الجهات التي لها حق الإصدار وشروط إصدار الصكوك وشروط المشروع الذي تصدر الصكوك لتمويله ضوابط تملك الأجانب ومهام وحدة الصكوك بوزارة المالية والشركة ذات الغرض الخاص».

وبين أن الفصل الثالث اشتمل على «الصيغ والعقود الشرعية لإصدار الصكوك»، بينما مواد الفصل الرابع شملت «الاكتتاب في الصكوك ونشرة الاكتتاب في الصكوك، وضامن تغطية الاكتتاب وأمين الحفظ، وضوابط استخدام حصيلة الاكتتاب، سجل مالكي الصكوك».

وأشار إلى أن الفصل الخامس تضمن «تداول وقيد واسترداد الصكوك، والفصل السادس تناول «المواد الخاصة بحماية جماعة مالكي الصكوك ووكيل مالكي الصكوك واحتياطي مواجهة المخاطر».

وبين أن الفصل السابع أوضح ماهية الهيئة الشرعية وعضوية واختصاصات الهيئة الشرعية المركزية، والهيئات الشرعية لإصدارات القطاع الخاص، التدقيق الشرعي.

وأوضح أن الفصل الثامن عنى بالأحكام الختامية والتي تضمنت المواد الخاصة «الإعفاء من الضرائب والرسوم، تسوية المنازعات، عقوبات مخافة أحكام القانون، أحكام فيما لم يرد به نص بالقانون، والعمل على إعداد اللائحة التنفيذية».

وأشار الشاهين إلى أن المذكرة الإيضاحية جاءت لتبين الهدف السامي من وراء استصدار قانون للصكوك، حيث استشهدت بقول الله تعالى في محكم التنزيل «فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيراً × وَأَخْذِهِمُ الرِّبا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ»

سورة النساء، 161–160.

وأوضح أنه لذلك ارتؤي استصدار قانون الصكوك لضرورة تنظيم التعاملات المالية والبنكية والمصرفية وغيرها ووضع الضوابط والأسس لحماية مصالح العملاء وفقا لما أمر به ديننا الإسلامي الحنيف في باب المعاملات المالية ولتجنب الوقوع فيما نهى الله عنه في معاملات مالية وربوية محرمة.

وقال الشاهين إنه لمن الجدير بالذكر أن الاقتراح بقانون قد قام على أساس المشروع الذي أعده مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والذي سبق له تنظيم ورشتي عمل موسعتين حول موضوع إصدار وتداول الصكوك الحكومية والخاصة في دولة الكويت في شهري ديسمبر 2017 ويناير 2018.

وأكد أن للبنك المركزي بالتعاون مع هيئة أسواق المال جهودا مشكورة في وضع إطار الصكوك الإسلامية وباقي مكونات الاقتصاد الإسلامي، معتبراً أنها بدائل اقتصادية أصيلة وناجحة يجب على الحكومة تبنيها والالتزام بها، عوضاً عن اقتراض الحكومة من البنوك الربوية داخل وخارج دولة الكويت.

ورأى أن الصكوك الحكومية تعد وسيلة قليلة المخاطر لتوفير السيولة اللازمة لتمويل بناء المشاريع الرأسمالية والاقتصادية المختلفة في الدول.

الخليفة : أهيب

وأوضح الخليفة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أنه تبنى القانون المقدم من جمعية المحامين لمعالجة قضية «البدون»، وتقدم به إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في 24 ديسمبر 2020 أي قبل 166 يوماً، داعيا رئيس وأعضاء اللجنة التشريعية إلى الإسراع في إقرار القانون وإحالته إلى اللجنة المختصة ليأخذ دوره ضمن التشريعات المهمة.

أضاف : «أهيب بالمجلس والحكومة جميعا أن يتعاونوا يدا بيد لإقرار الحقوق المدنية لإخواننا وأبنائنا وأهلنا البدون».

وأكد الخليفة أن مأساة الطفل الذي توفي قبل أيام إثر حادث مروري نتيجة بحثه عن قوت يومه في هذا الصيف الحارق، تدفع إلى الاستعجال في إقرار الحقوق المدنية لهذه الفئة.

وقال : إن هذا الطفل تحمل المسؤولية في وقت مبكر من عمره، فيما أقرانه يلهون ويلعبون ويدرسون، مؤكدا أن المسؤولية تقع على الحكومة التي ظلمت البدون على مدى أكثر من 6 عقود من الزمن إلى أن بلغت القضية الجيل الرابع من أبناء هذه الفئة.

الصيفي : تعيين

الباطن الذين توافق على تنفيذهم أنشطة بالمؤسسة، وقد جرى العمل على تعيين مؤسسة البترول كوادر كويتية ووافدة على عقود المقاولين بوظائف وأعمال مؤقتة تنتهي بانتهاء العقود مع المقاول.

ولما كان المعينون من الكوادر الكويتية يفقدون أعمالهم بانتهاء عقود المقاولين رغم ما يتوافر لديهم من خبرة وكفاءة وإمكانات فنية وعلمية تجعلهم من المؤهلين ذوي الكفاءات في الصناعات النفطية، فإن من اللازم بل من الضروري الإفادة من تعيينهم في الوظائف والأعمال التي بالمؤسسة فور انتهاء عقودهم مع المقاولين، وهذا السبيل الأمثل للإفادة من الكوادر الوطنية وتطويرها لمهام المستقبل لمؤسسة البترول والأعمال المشار إليها.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

قيام مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بإصدار قرار بتعيين الكوادر الكويتية وتشغيلها في المؤسسة والشركات التابعة لها، لمن يرغب منهم، فور انتهاء العقد مع المقاولين العاملين بالمؤسسة في جميع قطاعاتها، وذلك في الوظائف والأعمال التي يرى المجلس استمرار تنفيذها من خلال التعاقد مع مقاولين ومقاولي الباطن.

«التربية» : قبول

المحددة وفق الجدول المعد مسبقا لفحص «pcr» في جميع المناطق التعليمية، يساعد على اتمام الفحص دون انتظار، مع تلافي أي ازدحام بالمدارس في آخر موعد لأخذ المسحات الذي صادف أمس.

وذكرت أنها تعمل على تسهيل الاجراءات والحفاظ على سلامة الجميع، داعية أبناءها الطلاب والطالبات إلى الالتزام بالجدول الزمني لإجراء هذا الفحص، مرتبا حسب الحروف الابجدية، وكذلك بالمدارس المخصصة لأخذ المسحة من قبل فريق وزارة الصحة بحسب كل منطقة تعليمية.

«البلدي» يحيل

للمناطق الحرفية كما وافق على طلب الهيئة العامة للرياضة بتخصيص موقع لنادي الكويت الوطني للرماية في محافظة الاحمدي.

وأقر المجلس طلب وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية بتوسعة مسجد وتخصيص مواقف سيارات لخدمة المسجد بمنطقة الري، واعتمد تعديل الية اصدار شهادات الاوصاف لقسائم المشاع.

وأوصى المجلس بالموافقة على انشاء «دوار» بين منطقتي ابوفطيرة والفنيطيس على طريق 208، كما وافق على طلب الهيئة العامة للصناعة بتوسعة موقع تخزين الصلبوخ الكائن جنوب منطقة ميناء عبدالله.

وأعاد المجلس الى اللجان المختصة طلب الامانة العامة لمجلس الوزراء بشان ايجاد موقع بديل لقسائم شرق الصناعية، اضافة الى طلب دراسة امكانية اعادة طرح مشروع القرية التراثية الواقع في منطقة شرق محافظة العاصمة.

بوتين يصدق

وكانت موسكو قد أعلنت في منتصف يناير الماضي أنها ستنسحب من الاتفاقية، التي تسمح للأطراف الموقعة عليها بإجراء رحلات استطلاعية غير مسلحة فوق أراضي بعضها البعض.

وأشارت إلى «عدم إحراز تقدم» في الحفاظ على الاتفاقية بعد انسحاب واشنطن منها العام الماضي.

وقال الكرملين أمس الاثنين إن قرار انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية «أخل بشكل كبير بتوازن المصالح» بين أطراف الاتفاقية وأجبر روسيا على الانسحاب.

أضاف في بيان على موقعه الإلكتروني: «تسبب ذلك في إلحاق ضرر جسيم باحترام الاتفاقية وأهميتها في بناء الثقة والشفافية، كما تسبب في تهديد الأمن القومي لروسيا».

يأتي قرار بوتين قبل انعقاد قمة مرتقبة مع الرئيس الأمريكي، جو بايدن، في جنيف الأسبوع المقبل.

وكان بايدن قد أشار في البداية إلى أن إدارته قد تتراجع عن قرار اتخذه سلفه، دونالد ترامب، للانسحاب من الاتفاقية، بيد أنه أكد أواخر الشهر الماضي أن واشنطن لن تعيد النظر في القرار، متهمة روسيا بانتهاك الاتفاقية، وهو ما تنفيه موسكو.

وقال نائب وزير الخارجية الروسي، سيرجي ريابكوف، ردا على ذلك الأسبوع الماضي، إنه لا يوجد سبب لإدراج الاتفاقية الأمنية على جدول أعمال اجتماع بوتين وبايدن، لأن الولايات المتحدة أوضحت موقفها.

وقال مسؤولون روس إنهم يأسفون لقرار الولايات المتحدة بعدم الانضمام للاتفاقية مرة أخرى، ووصفوا الخطوة بأنها «خطأ سياسي»، وحذروا من أن الخطوة لن تخلق مناخا يفضي إلى مناقشات الحد من التسلح في قمة جنيف في وقت لاحق من هذا الشهر.

وكان مشرعون روس، في مجلسي النواب والشيوخ، قد صوتوا في وقت سابق لتأييد انسحاب موسكو من اتفاقية السماوات المفتوحة.

وتضم الاتفاقية دولا في أنحاء أوروبا والاتحاد السوفيتي سابقا وكندا.

ولطالما اتهمت موسكو وواشنطن بعضهما البعض بانتهاك شروط الاتفاقية، وكان الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، قد انسحب رسميا من الاتفاقية في نوفمبر الماضي.

وتتيح الاتفاقية للأعضاء إمكانية طلب نسخ من الصور التي تم التقاطها أثناء رحلات المراقبة من جانب أعضاء آخرين.

وتُبلغ الدولة الخاضعة للمراقبة بإخطار قبل 72 ساعة من الرحلة، كما تُبلغ بمسار الرحلة قبل 24 ساعة، والتي يمكن أن تقترح تعديلات عليها.

واشنطن : حل

المواضيع الأخرى، وحين سؤاله عن العلاقة مع روسيا، أوضح أن بلاده تفضل أن يكون لديها علاقة أكثر استقراراً مع روسيا.

لكن عقّب قائلاً «إذا استخدمت روسيا العدوانية ضد أميركا أو حلفائها فسنرد على ذلك».

أضاف أن واشنطن تحدثت مع الروس بشأن هجمات «برامج الفدية»، مشيراً إلى وجود دلائل على تورطها.

كذلك، أوضح أن هناك التزاما من جانب أي دولة، بما في ذلك روسيا، في حال كان هناك مشروع إجرامي يعمل من أراضيها ضد أي شخص آخر ، حيث يجب عليها فعل ما هو ضروري لوقفه و تقديمه إلى العدالة.

وعند سؤاله عن إمكانية فوز الولايات المتحدة بسباق التسلح مع الصين قال، «لا نريد الدخول في سباق تسلح مع بكين أو أي دولة أخرى».

وأوضح أن العلاقة مع الصين هي الأكثر تعقيداً والأكثر أهمية، مشيراً إلى أن هناك جوانب عدائية لها، وجوانب تنافسية، إضافة إلى التعاون المشترك.

وفي موضوع أصول فيروس كورونا، قال إن إدارة الرئيس بايدن مصممة على الوصول لحقيقة أصول الفيروس، مؤكداً أن واشنطن ستحاسب الصين.

كما أضاف أن الصين لم «تمنحنا الشفافية الكاملة التي نحتاجها»، لافتاً إلى أن مصلحة بكين أن تفعل هذا الأمر.

وكانت الولايات المتحدة دعت في مايو الماضي منظمة الصحة العالمية إلى إجراء مرحلة ثانية من تحقيقها حول مصدر الفيروس، مع منح خبراء مستقلين حرية الوصول الكامل إلى البيانات الأصلية والعينات الأولية في الصين.